

اقتصاد

لا بيع ولا شراء.. لكن دولار «السوداء» حول ٧١٠ ليرات!

علي نزار الأغا

تباينت أسعار صرف الليرة السورية في السوق الموازية «السوداء» أمس، إلا أن أغلب الأسعار كانت تحوم حول مستوى ٧١٠ ليرات سورية الدولار الأمريكي الواحد، وذلك بحسب مصادر سوق الصرف، والتي أكدت لـ«الوطن» وجود الحركة في شكل عام في السوق، فلا عرض ولا طلب يذكر، ترقياً لما سيؤول إليه السعر الذي سجل مستويات غير مسبوقة، ولم تكن ضمن دائرة التوقعات عند إطلاق مبادرة القطاع الخاص لدعم الليرة والصندوق المرتبط بها لتمويل إجازات الاستيراد.

وبينت مصادر سوق الصرف أن الطلب الموجود حالياً في السوق على الدولار يخض كبار التجار، وفي العادة هناك صياغة محددتين يؤمنون لهم القطع باستمرار، أما طلب بقية التجار فهو شبه متوقف حالياً، كما أن الطلب غير التجاري قليل جداً، منوهة بأنه يصعب التوقع حالياً باتجاهات السعر، بانتظار صدور التعليمات الجديدة من مصرف سورية المركزي لتمويل عبر صندوق المبادرة.

من جانبه، أكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق حسان عزقول لـ«الوطن» أن المصرف المركزي يصد الإعلان عن الآلية الجديدة لتمويل مستوردات التجار عبر صندوق المبادرة خلال أيام، وأن الموضوع مؤكد، وقريب جداً، منوهة بأنه تواصل مع المصرف المركزي بخصوص التعليمات الجديدة، كما تمت مناقشة أمرها أمس في اجتماع بالرفقة.

أمام هذا الواقع غير المسبوق في سوق الصرف، والذي ينتقل أثره بشكل مضاعف إلى المواطنين عبر رفع التجار لأسعارها بنسب أعلى من تغير سعر الصرف، وجهت «الوطن» عدة استفسارات إلى مصرف سورية المركزي لمعرفة إجراءاته لضبط سوق الصرف وواقع مبادرة القطاع الخاص التي يشرف عليها، والتعليمات الجديدة، عن طريق الاتصال بمدير مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط غيث علي، التزاماً بالكتاب المرسل من وزارة الإعلام إلى الصحيفة

المتضمن تكليف المدير غيث علي بالرد على أي استفسار صحفي حول السياسة النقدية، إلا أنه طلب إرسال الاستفسارات عبر البريد الإلكتروني، وبدوره يجب المصرف عن الأسئلة في التوقيت الذي يراه مناسباً، وفي حال كانت الاستفسارات تقتضي أن يقوم المصرف بالإجابة عنها.

وفي سياق متعلق بدور ما يحدث في لبنان، وخاصة في قطاع المصرفي، على سعر الصرف في سورية، بين مدير في القطاع المصرفي - طلب عدم ذكر اسمه - أن سعر الصرف يتأثر بشكل أو بآخر بما يجري في لبنان، موضحاً أن المصارف اللبنانية وضعت قيود لسحب الودائع، بما لا يتجاوز مبلغ محدد أسبوعياً، وهو ١٥٠٠ دولار، وأي مبلغ يزيد على ذلك يمكن سحبه بالليرة اللبنانية، وفق سعر صرف يقل بأكثر من ١٥٪ عن سعر الصرف السائد في السوق، وقد يزيد مبلغ السقف بالنسبة للتجار، وهذا ينطبق على السوريين أصحاب الودائع بالدولار في لبنان، ومهم تجار، كانوا يستخدمون حساباتهم لتمويل مستورداتهم، وهذا أصبح محدوداً اليوم، ما أدى إلى لجوئهم إلى السوق السورية، وتحديداً السوق الموازية «السوداء» لشراء الدولار، كما إن الصرافات الآلية في لبنان كانت توفر مبلغ يصل إلى ٤ آلاف دولار للزبائن شهرياً، الأمر الذي توقف اليوم، ولم تعد تسمح إلا بمبالغ أقل بكثير، ولعدد قليل جداً من المصارف، على حين يتم توفير المبالغ المطلوبة بالليرة اللبنانية.

ولفت المصرفي في أنه حتى صياغة السوق الموازية لهم حسابات بالدولار في لبنان بشكل رئيس، إلى جانب دبي، إذ إنهم يعملون بشكل كبير في الحوالات الخارجية، بشكل غير نظامي، الأمر الذي حد من إمكانية تحريك تلك الحسابات لبنان بعد القيود الصرفية الجديدة، وبالتالي أدى إلى انخفاض قدرتهم على تأمين الدولار المطلوب في السوق، علماً بأن التجار والصيارفة لم يلجؤوا إلى سحب إيداعاتهم من المصارف اللبنانية رغم التحذيرات السابقة، والتي دفعت المصارف إلى رفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي من أجل الحفاظ على الإيداعات لديها وعدم كسرهما، وفرض قيود على عمليات السحب.

الوطن

ناقش مجلس الوزراء بشكل موسع أمس الوضع المعيشي في ظل المتغيرات اليومية على الواقع الاقتصادي وتقلبات سعر الصرف وأثره في الأسواق مع استمرار الحصار والإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية، وقدم كل وزير مقترحاته الرامية إلى تحسين الوضع المعيشي وتعزيز صمود الاقتصاد ومواجهة تحديات الحصار من النواحي كافة.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) تم الاتفاق على حزمة متكاملة من القرارات على مستوى كل وزارة في مجال السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية لتفادي أي آثار سلبية على الاقتصاد والمواطن في المرحلة الراهنة على أن يتم البدء بإجراءاتها التنفيذية في تصريح للصحفيين، بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد

الحكومة تناقش تقلبات سعر الصرف وتعد بقرارات متكاملة لتفادي أي آثار سلبية على الاقتصاد



سامر الخليل أن حزمة القرارات التي وافق عليها المجلس تستهدف مجموعة من القطاعات على مستوى التجارة الخارجية والسياسات المالية والنقدية، وتهدف للتخفيف من أثر التحديات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني خلال الفترة الحالية في ظل المتغيرات الخارجية المؤثرة على سعر صرف الليرة، والواقع الاقتصادي والمستوى المعيشي للمواطن.

هذا واستعرض مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية المراحل التي تم إنجازها في البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب «سورية ٢٠٣٠»، والذي يسمه بالتخفيف من الآثار المباشرة وغير المباشرة للحرب من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وفي مجال التنمية البشرية، وتم التأكيد على أن الدليل الاستراتيجي الخاص بالتنفيذ، وذلك بعد عرض قدمه رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد الصابوني حول البرنامج، وأوضح الصابوني أن المراحل الأولى من البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب

بصيغته النهائية ترتبط بمعالجة آثار الحرب والأزمة وتركيزها الأساسي على الاستجابة للاحتياجات الآتية أكثر من التركيز على الوصول إلى التنمية المستدامة التي تأتي في مرحلة لاحقة وتبني على مرحلة الاستجابة للاحتياجات والتعافي ومن ثم الانتعاش وصولاً إلى الاستدامة في التنمية.

من جانبه، قدم وزير العدل هشام الشعار عرضاً حول الخطوات المحققة في مجال تطوير التشريعات، وحصر الاستثناءات على مستوى كل وزارة، وتم التأكيد على ضرورة تطوير الدليل الاستراتيجي للصيغة التشريعية، واعتماد المعايير المناسبة لتعديل القوانين لتنماش مع متطلبات وأولويات المرحلة القادمة.

وأوضح أن الدليل الاستراتيجي الخاص بصياغة التشريعات التي أقرتها الحكومة سيتم تعميمه عبر الجهات العامة للأخذ بها ورد به عند تنظيم أي تشريع جديد وتحديد أولويات كل وزارة بالنسبة للتشريعات وأثرها المالي بما ينسجم مع جميع المحافظات.

«الإسكان» تخصص ٤٣٠٨ مساكن في ٦ محافظات

من تأخر في تسديد التزاماته لمدة ٢٤٠ يوماً يفقد حقه في تخصيص السكن

الوطن

أعلنت المؤسسة العامة للإسكان أمس عن تخصيص ٤٣٠٨ مساكن في ٦ محافظات، وهي ريف دمشق واللاذقية وحمص حماة والسويداء وحلب، حيث يكون عدد المساكن التي ستخصص في محافظة ريف دمشق ١٢٧٦ مسكناً للمكثتين على السكن الشبائي في منطقة توسع ضاحية قدسيا، و٨٧٤ مسكناً للمكثتين على السكن العمالي في ضاحية الشهيد باسل الأسد في منطقة عدرا العمالية بموجب القرار ٩٢٠ لعام ٢٠٠٨. أما في محافظة اللاذقية، فسيتم تخصيص ٧٩٧ مسكناً للمكثتين على مشروع السكن الشبائي بموجب القرار الوزاري رقم ١٣٤٣ لعام ٢٠٠٢ في منطقة أوتوستراد الثورة فئة (أ) المرحلة الثالثة عشر سنوات، و٩١٣ مسكناً للمكثتين على مشروع الإذخار السكني بموجب القرار الوزاري رقم ٥١٥٥ لعام ٢٠٠٧ في منطقة أوتوستراد الثورة للفئات (ب، ج، هـ).

وبالنسبة لمحافظة حمص، فسيتم تخصيص ٩٤ مسكناً للمكثتين على مشروع الإذخار السكني في منطقتي الوعر تلخخ، بموجب القرار رقم ٢٥٧٧ لعام ٢٠٠٨ وللمكثتين على مشروع البرنامج الحكومي



في منطقة توسع الوعر بموجب القرار رقم ٦٧٦ لعام ٢٠١٢ المتقدمين بطلبات خفية، تتضمن رغبتهم بنقل اكتتابهم إلى منطقة غرب طرقي دمشق، والتخصص بإحدى المساكن المتوفرة.

كذلك محافظة حماة، فسيتم تخصيص ٩٨ مسكناً للمكثتين على مشروع السكن الشبائي بموجب القرار الوزاري رقم ١٣٤٣ لعام ٢٠٠٢ في منطقة ذي قار للفئات (أ-ب-ج) للمرحلة الثانية ٧ سنوات.

وفيما يخص محافظة السويداء، فسيتم تخصيص ٢٥٣ مسكناً للمكثتين على مشروع السكن الشبائي بموجب القرار الوزاري رقم ٢١١١ لعام ٢٠٠٧ في منطقة سليم للفئات (أ-ب) مرحلة ثانية ٧ سنوات. أما عن محافظة حلب، فسيتم تخصيص ٣ مساكن للمكثتين على مشروع الإذخار السكني بموجب القرار الوزاري رقم ٥٧١ لعام ٢٠٠٢، وذلك في منطقة الأنصاري شرقي.

هذا وسيتم الإعلان عن الجداول الاسمية المتضمنة أسماء المكثتين مرتبة حسب أرقام الأفضلية ومواعيد جلسات التخصص والقيم التخمينية، وذلك اعتباراً من صباح يوم الخميس ٢٨ الشهر الحالي. مع العلم بأن المكثتين المتأخرين عن تسديد الأقساط لمدة تزيد على ٢٤٠ يوماً متصلة أو منفصلة ولم يسدوا التزاماتهم المالية ضمن المدة الممنوحة لهم لغاية ٣٠ حزيران من العام الحالي (٢٠١٩) لن يشملهم التخصص.

وتكشف مصدر ضمن المؤسسة لـ«الوطن» أن تخصيص المساكن في منطقة عدرا الصناعية سيكون فقط في الجزر ١٣ و١٤ و١٥، وأن القوائم الاسمية أصبحت شبه جاهزة وسيتم الإعلان عنها قريباً.

السماح باستيراد الأدوية من الشركات

التي لديها مستودعات في المناطق الحرة

هنا غانم

وافق رئيس مجلس الوزراء عماد خميس على توصية اللجنة الاقتصادية المستندة على مقرر وزارتي الصحة والاقتصاد والتجارة الخارجية وذلك بالسماح باستيراد الأدوية من إنتاج الشركات التي يوجد لها مستودعات في المناطق الحرة، مملوكة من قبلها، ومراقبة من قبل وزارة الصحة في البلد المصدر منه، والبلد المصدر له، على أن يتم عرض كل حالة على حدة على وزارة الصحة للبت بشأنها.

وفي هذا السياق بين مصدر مطلع على عمل المناطق الحرة بأنه حتى الآن ليس هناك تفسير واضح للتوصية، لكن القرار يعتبر بحد ذاته جيداً، لجهة السماح بتخزين وتأمين مستلزمات الأدوية في المناطق الحرة. وذكر المصدر أن يكون لكل شركة منتجة للأدوية مستودع في المناطق الحرة سواء الشركات السورية أو الأجنبية أولى من بقائها في المناطق الحرة بدول الجوار. وبين أن هناك اجتماعاً قريباً بين وزارتي الصحة والاقتصاد والتجارة الخارجية مناقشة الموضوع والخروج بتعليمات واضحة، وسيتم بموجبها إقامة مستودعات للأدوية في المناطق الحرة.

مدير قطاع الكهرباء لـ«الوطن»:

تضاعف إنتاج الكهرباء منذ عام ٢٠١٦ حتى الآن

ترخيص أكثر من ١٠٠ مشروع طاقات متجددة وجهات عامة دخلت على الخط

رمز محفوظ

صرح بسام درويش مدير تنظيم قطاع الكهرباء والاستثمار في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» بأن الوزارة عملت على تحسين الواقع الكهربائي خلال السنوات الأخيرة، مشيراً إلى أن الإنتاج اليومي للكهرباء في سورية كان في عام ٢٠١٦ لا يتجاوز ٤٦ مليون كيلو واط ساعي، على حين أنه أصبح حالياً ضعف الكمية المنتجة خلال عام ٢٠١٦.

وهذا يعود لانتصارات الجيش العربي السوري وتحرير المناطق، والدعم الحكومي لقطاع الطاقة والكهرباء، وخاصة في مجال تحرير واستثمار حقول الغاز، وتأمين الغاز اللازم لعمل وتشغيل محطات التوليد، ما انعكس إيجاباً على الواقع الكهربائي بالعموم.

وأشار درويش إلى أن وزارة الكهرباء ما زالت تعاني أحياناً بعض الاختناقات في الكهرباء تنتج عن نقص كميات الوقود المتاحة وخاصة الغاز الطبيعي والفيول، ولاسيما في موسم الشتاء عند زيادة الطلب على الكهرباء لأغراض التدفئة، ما يضطر الوزارة لاتخاذ إجراءات قسرية بتطبيق التقنين الكهربائي، لافتاً إلى أنه على التوازي مع الأعباء اليومية للوزارة لتأمين



بالتنسيق مع الجهات الحكومية أيضاً، لتأمين الأراضي اللازمة للمستثمرين وطرحها عليهم لإقامة مشاريع الطاقات المتجددة فيها بما في ذلك تقديم بعض التسهيلات من ناحية ربط مشاريع الطاقات المتجددة مع الشبكة العامة وعلى نفقة وزارة الكهرباء.

محفزات

لفت درويش إلى أن هناك حزمة من

المحفزات التي تضمنتها استراتيجية الطاقات المتجددة لعام ٢٠٣٠، أملاً بالقرب العاجل أن تنطلق الإجراءات التنفيذية لتطبيق هذه الاستراتيجية، إذ تم تشكيل لجنة برئاسة وزير الكهرباء لمراقبة تنفيذ هذه الاستراتيجية، واتخاذ ما يلزم لوضعها موضع التنفيذ الفعلي بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية كافة، والتنسيق مع البيئة والزراعة لإعداد قائمة بيئات

بالمواقع والأراضي التي يمكن إقامة مشاريع الطاقات المتجددة عليها إن كانت ريفية أو كهروضوئية. وأوضح أن قانون الكهرباء رقم ٣٢ الذي صدر في عام ٢٠١٠ سمح للقطاع الخاص بالاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، وحينها صدر قرار تعرفه التغذية الذي يمنح أسعاراً تشجيعية لشراء الكهرباء المنتجة من مشاريع الطاقات المتجددة التي تربط مع شبكات التوزيع، مشيراً إلى أنه كان بداية القرار ١٦٢٣ لعام ٢٠١١ الذي تعدل القرار ١٧٦٣ لعام ٢٠١٦، وهذا القرار يتيح للراغبين في ترخيص وإنشاء مشاريع الطاقات المتجددة لإنشاء هذه المشاريع وإبرام اتفاقيات شراء طاقة، ومنذ صدور القرار وخاصة بعد تعديله بالقرار ١٧٣٦ تم الترخيص لأكثر من ١٠٠ مشروع للاستفادة من الطاقات

المتجددة. ولفت إلى أن الاستثمار في الطاقات المتجددة مفتوح حتى للقطاع الحكومي والقطاع العام والمشتراة، وليس مقتصر فقط على القطاع الخاص، لافتاً إلى وجود جهات عامة دخلت على الخط، إذ ترخص حالياً لإنشاء مشاريع الطاقات المتجددة وهناك جهات عامة قامت بإنشاء مشاريع

تلبية الاحتياجات

بين أن الوزارة تسعى لتحقيق طموحها بتلبية احتياجات المواطن والقطاعات الاقتصادية والخدمية مجعياً من الطاقة الكهربائية، بهدف الاتجاه لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع السوري، مشيراً إلى أن حجم الأضرار التي تعرضت لها المنظومة الكهربائية خلال الحرب الإرهابية على سورية وتعرض آبار النفط والغاز الكبيرة والنقل كبير جداً، وهناك جهود الكهرباء للوصول إلى طموح انتهاء التقنين في سورية.